دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)

The Role of Fiscal Policy in Attracting FDI (Algeria Case Study)

منصور شريفة

جامعة وهران 2 محمد بن احمد – الجزائر

cherimosta_mansour@hotmail.com

حاكمي بوحفص

جامعة وهران 2 محمد بن احمد – الجزائر

hakmib2011@yahoo.fr

Received: 29/10/2019 Accepted: 18/12/2019 Published: 28/12/2019

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى إبراز دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، تبين لنا الأهمية الكبيرة التي تتمتع بها السياسة المالية و التي تميزها عن باقي السياسات الأخرى، و ذلك من خلال أدواتها المالية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي.

تعمل الجزائر مثلها مثل باقي الدول على تطوير سياستها المالية من أجل تحقيق مناخ ملائم لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث قامت بتبني عدة قوانين وتعديلات التي ترحب بالاستثمار الأجنبي من خلال مجموعة من الحوافز والإعفاءات الضريبية التي تضمنتها سياستها الضريبية أما سياستها الإنفاقية شملت الإنفاق على البنية التحتية و تنفيذ مشاريع التي من شأنها أن تسهل على المستثمر الأجنبي القيام بالاستثمار.

الكلمات المفتاحية : السياسة المالية؛ الاستثمار الأجنبي المباشر؛ السياسة الضريبية؛ السياسة الإنفاقية؛ استقطاب الاستثمار.

تصنيف JEL: E62, G32, H61.

Abstract:

This study aims at highlighting the role of fiscal Policy in attracting foreign direct investment. Algeria, like other countries, is working to develop its fiscal policy in order to achieve a favorable climate to attract foreign direct investment. It has adopted several laws and amendments that welcome foreign investment through a set of tax incentives and exemptions included in its tax policy. The spending policy included spending on infrastructure and implementing projects that would facilitate the foreign investor to make the investment.

Keywords: fiscal Policy, foreign direct investment, tax Policy, spending Policy, Attracting investment.

Jel Classification Codes: E62, G32, H61.

*المؤلف المرسل: منصور شريفة، الإيميل المهني: cheri.mansour@univ-oran2.dz

1. مقدمة:

يعتبر موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم المواضيع الحديثة نسبيا، والتي حجزت لنفسها مساحة مهمة في تفكير وجلب اهتمام معظم دول العالم التي ترى في هذا النوع من الاستثمار وسيلة من وسائل التنمية والتطور وضرورة للحاق بركب التقدم، وقد ظهر هذا جليا مع مطلع النصف الثاني من القرن الماضي والذي رافقه ظهور لبوادر العولمة خاصة العولمة الاقتصادية التي تميزت بفتح الأسواق وإزالة مختلف القيود، والزيادات المتوالية للتجارة الدولية.

وحتى تتمكن الدول خاصة النامية منها من استقطاب كم هائل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وجب عليها إتباع سياسات اقتصادية هادفة لتعبئة رؤوس الأموال الخاصة، والسياسة المالية كأحد الأجزاء المكونة للسياسة الاقتصادية فهي تلعب دورا مهما في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مختلف أدواتها.

كما وتختلف السياسة المالية ودورها في الحياة الاقتصادية باختلاف النظم الاقتصادية والسياسية السائدة في المجتمع، تعتبر الجزائر كباقي الدول النامية تسعى من خلال سياستها المالية المطبقة الى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك باستخدام أدواتها المالية في إطار ما تسمح به التشريعات القانونية والإصلاحات الضريبية التي قامت بها مؤخرا لدعم مواردها المالية المحدودة بهدف تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للبلاد.

الإشكالية: وفي هذا الإطار يمكن صياغة إشكالية الموضوع في السؤال التالي:

الى أي مدى ساهمت السياسة المالية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟ وهل كانت لها فعالية مثلى في تحقيق ذلك؟

فرضيات الدراسة: تعتمد الدراسة على الفرضية التالية:

تلعب السياسة المالية دورا هاما في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على السياسة المالية وأهميتها ومدى مساهمتها في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر.

أهداف البحث : تهدف الدراسة إلى كشف تدخل الدولة عن طريق اختيار الأمثل لسياستها المالية المطبقة، و هذا بواسطة أدواتها المالية، وفقا لاقتصادها و مواردها المالية المحدودة وصولا إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المنهج المستخدم: تستند هذه الدراسة الى استخدام المنهج الوصفي و المنهج التحليلي، و ذلك من خلال تحليل البيانات التي تتوافق مع مشكلة البحث، خاصة البيانات والإحصائيات الرسمية للجزائر الصادرة عن وزارة المالية، عن التقرير العربي الاقتصادي الموحد، و الديوان الوطني للإحصاء التي شملت اقتصاد هذا البلد.

2. عموميات حول السياسات المالية:

1.2 مفهوم السياسة المالية :

كانت السياسة المالية ترادف في معناها الأصلي كلا من المالية العامة و ميزانية الدولة، حيث يرد كتاب المالية العامة لفظ " السياسة المالية " إلى كلمة فرنسية قديمة FISC وتعني حافظة النقود أو الخزانة، ومع التطور الذي طرأ على دور الدولة الاقتصادي أصبح هذا المعنى يضيق عن استيعاب الوظائف والمهام الجديدة التي أصبحت تؤديها الدول في حياة مجتمعاتها وعلى الأخص في المجالات الاقتصادية، حيث نلمس اليوم وزنا متزايدا للاقتصاد العام في مقابل الاقتصاد الخاص، ومن هذا التطور فإنه يمكن تعريف السياسة المالية بأنها **السياسة** التي تعني بدراسة النشاط المالي للاقتصاد العام بوحداته المختلفة ذات الطبيعة الاقتصادية والإدارية، وما يستتبع هذا النشاط من أثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي، و هي أيضا تتضمن فيما تتضمنه تكييفا كميا لحجم الإنفاق العام و الإيرادات العامة، و كذا تكييفا نوعيا لأوجه هذا الإنفاق و مصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة في مقدمتها النهوض بالاقتصاد القومي و دفع عجلة التنمية.

السياسة المالية كبرنامج تخططه و تنفذه الدولة عن عمد مستخدمة فيه مصادرها الإرادية و برامجها الإنفاقية، لأحداث أثار مرغوبة و تجنب أثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي، الاجتماعي و السياسي، تحقيقا لأهداف المجتمع (عبد المطلب، 2003، صفحة 44و45) .

السياسة المالية هي السياسة التي بموجبها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها و إيراداتها و موازنتها العامة و ذلك بهدف إنتاج أثار مرغوبة و تجنب الآثار غير المرغوبة في ظل ما تعتنقه من مبادئ. (قدي، 2005، صفحة 64) .

2.2. أهداف السياسة المالية : نجد منها :

- التوازن المالي : ويقصد به استخدام موارد الدولة على أحسن وجه فينبغي مثلا أن يتسم النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلاءم حاجات الخزانة العامة حيث المرونة والغزارة، ويلاءم في الوقت ذاته مصلحة الممول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية والاقتصاد وما إلى ذلك، وأيضا لا تستخدم القروض إلا لأغراض إنتاجية وهكذا (سلام، 2011، صفحة 23) ؛
- **التوازن الاقتصادي** : بمعنى الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل، وهذا يعني انه يتعين على الحكومة أن توازن بين نشاط القطاعين الخاص والعام للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن، أو بعبارة أخرى يتحقق هذا التوازن عندما نجد أن المنافع الحدية الناتجة عن النشاط الاقتصادي للحكومة يتعادل مع المنافع الحدية التي تقتطعها الحكومة بتحصيل إيراداتها من الأفراد، فالتوازن هنا يعني استغلال إمكانيات المجتمع على أحسن وجه للوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل (حامد، 2002، صفحة 15) ؛
- التوازن الاجتماعي : بمعنى أن يصل المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد في حدود إمكانيات هذا المجتمع وما تقتضيه العدالة الاجتماعية .
- التوازن العام : أي التوازن بين مجموع الإنفاق القومي (نفقات الأفراد للاستهلاك والاستثمار بالإضافة إلى نفقات الحكومة) وبين مجموع الناتج القومي بالأسعار الثابتة في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة، والأدوات التي تستخدمها الحكومة كثيرة ومتنوعة للوصول إلى هذا الهدف وأهمها الضرائب والقروض والإعانات والإعفاءات والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشروعات وغيرها .

2.3. أنواع السياسة المالية: يوجد عدة أنواع للسياسة المالية نذكر منها:

أ- السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالعجز:

وتتحقق من خلال الطرق التالية:

- التوسع في النفقات العامة: تسعى الدولة من خلالها الى زيادة النفقات العامة وتشمل كل من المرافق الخدمية وعلى المشروعات العامة، وتوسيع النفقات التحويلية مثل الزيادة في الإعانات الحكومية الذي ينتج عنه رفع نفقات الفرد مما يزيد من نسبة استهلاكه الذي يؤدي بدوره الى زيادة الاستثمار وزيادة العمالة؛
- تسديد جزء من القروض العامة في أقل وقت: تسعى الدولة من خلالها الى سداد قروضها قبل موعد الآجال، وذلك عن طريق إحلال النقود محل الأوراق المالية في صناديق البنوك مما يزيد من الاحتياطي النقدي لها والتوسع في الائتمان المصرفي؛
- تخفيض الإيرادات الضريبية: يشير علماء المالية العامة أن تخفيض نسبة الضرائب يزيد من صافي الدخل الفردي وبالتالي الى زيادة الإنفاق الاستهلاكي، وهذا بشرط أن تلك الزيادة في صافي الدخل تنفق على السلع الاستهلاكية والخدمات، بدلا من الحفاظ عليها في أرصدتهم النقدية .

ب- **السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالفائض:** يوجد عدة أسباب لتطبيق هذا النوع منها:

- **زيادة الإيرادات الضريبية:** يستعمل هذا النوع خاصة في أوقات التضخم الاقتصادي، حيث يهدف الى امتصاص القدرة الشرائية للأفراد؛
- **التوسع في إصدار القروض العامة:** ويكون هذا النوع عن طريق إصدار أوراق مالية من طرف الحكومة، وهي بدورها تقوم بإقراضها أو بيعها للجمهور ويكون ذلك الاقتراض إما اختياريا أو إجباريا؛
- **الحد من الائتمان المصرفي** : يقوم البنك المركزي ببيع الأوراق المالية في السوق المفتوحة، رفع نسبة الاحتياطي، سعر إعادة الخصم من أجل التأثير على كمية النقود المعروضة و سعر الفائدة، وبالتالي التأثير على حجم الاستثمار.

2.4. أدوات السياسة المالية: وتتمثل في الإيرادات العامة والنفقات العامة والموازنة العامة وهي العناصر الثلاثة الرئيسية لمحو النشاط الاقتصادي والمالي للدولة تكون في نفس الوقت الأدوات الرئيسية لرسم وتنفيذ السياسة المالية للدولة.

- **النفقات العامة :** النفقة هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بقصد تحقيق حاجة عامة، ومن خلال هذا التعريف يتبين لنا أن للنفقة عناصر ثلاثة وهي الصفة النقدية للنفقة العامة، صفة القائم بالإنفاق، وهدف النفقة العامة وهو العنصر الثالث من عناصر النفقة يتمثل في الهدف الذي تنشده النفقة العامة وهو إشباع و تلبية الحاجات العامة كالأمن والاستقرار والحماية من العدوان الداخلي والخارجي وغيرها، فلا بد أن تهدف النفقة إلى تحقيق مصلحة عامة فلا تصرف لمنفعة فرد بعينه أو أفراد معينين؛
- **الإيرادات العامة :** أدى تدخل الدولة في نواحي الحياة المتعددة، وقيامها بتأدية الخدمات العامة في نواحي كثيرة من الحياة، إلى احتياجها إلى العديد من مصادر الإيرادات التي تستطيع أن تلبي بها هذه الالتزامات ؛

تعتبر الضرائب المورد الأساسي الذي تستند عليه السلطات العامة في تمويل نفقاتها العامة، و إن طبيعة الضرائب و أهدافها قد تطور عبر تطور النظم السياسية و الاقتصادية و تطور الجوانب الاجتماعية (سوزي، 2003، صفحة 23) .

تحتل الضرائب المرتبة الأولى من مصادر إيرادات الدولة المعاصرة سواء في النظم الرأسمالية، أو في النظم الاشتراكية، وقد عرفت الضريبة بأنها اقتطاع نقدي جبري نهائي من الدولة دون مقابل وفقا لمقدرة الممول على الدفع لتغطية النفقات العامة و تحقيق أهداف المجتمع .

- **الموازنة العامة:** موازنة الدولة هي التقدير المعتمد لنفقات الدولة وإيراداتها خلال مدة مقبلة، فهي تعرض للنشاط الاقتصادي الذي ستقوم الدولة بتحقيقه، وتبحث في وسائل تمويل هذا النشاط، وبإيجاز شديد إنها تتضمن خطة عمل الحكومة خلال مدة محددة من الزمن .

من هذا التعريف يتضح أن الموازنة العامة تتضمن تقديرا احتماليا لنفقات الدولة وإيراداتها، أن هذا التقدير يتم اعتماده، كما أنه ينصرف إلى مدة معينة مقبلة.

3. مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر:

1.3. تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر: توجد العديد من التعريفات للاستثمار الأجنبي المباشر نذكر منها:

يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) الاستثمار الأجنبي المباشر: بأنه توظيفات أجنبية غير وطنية في موجودات رأس مالية ثابتة في دولة معينة. (UNCTED, 2000) .

عرفه صندوق النقد الدولي (FMI) في كتاب ميزان المدفوعات الصادر في عام 1993 الاستثمار الأجنبي المباشر: على أنه " الاستثمار الذي يتم لاكتساب مصلحة مستديمة في المشروعات التي يتم إدارتها في دول بخلاف الدولة التي ينتمي إليها المستثمر الأجنبي لصوت فعال في إدارة المشروع في طريق امتلاك 15% من ملكية المشروع. (حاتم، 2006، صفحة 18) .

وتعرف المنظمة العالمية للتجارة (OMC) : الاستثمار الأجنبي المباشر هو عملية يقوم بها المستثمر المتواجد في بلد ما (البلد الأم) من خلال استعمال أصوله في بلدان أخرى (الدولة المضيفة) مع نية تسييرها. (بن رجم، صفحة 27و28) .

بناءا على التعاريف السابقة يمكن استخلاص تعريف مشترك للاستثمار الأجنبي المباشر: على أنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي عليه تملك المستثمر الأجنبي لجزء من الاستثمار أو كله في مشروع معين في دولة غير دولته، فضلا عن قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع جزئيا أو كليا، حسب نوع الاستثمار المرجى تنفيذه.

2.3. خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر: للاستثمار الأجنبي المباشر العديد من الخصائص منها:

- الاستثمار المباشر هو استثمار يحق للمؤسسة روابط دائمة مع المؤسسات في الخارج؛
- امتلاك المستثمر الأجنبي 10% فأكثر من الأسهم العادية فلح حق التصويت داخل المؤسسة؛
- إمكانية ضمان الرقابة في اتخاذ القرارات وكذلك تسيير الإدارة والمشاركة في المداولات؛
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر بمثابة رأسمال المستثمر في أصول حقيقية في الخارج.

3.3. أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر: هناك ثلاث صور أساسية للاستثمار الأجنبي المباشر وهي (أبو قحف، 2002، صفحة 364).

- **الاستثمار الخاص:** يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص أساسا في الاستثمار في قطاع المنتجات الأولية وخصوصا في القطاع النفطي، وقد حقق هذا الاستثمار أرباحا ضخمة نتيجة استنزاف الموارد الطبيعية للدول النامية بأقل الأثمان ؛
- **الاستثمار الثنائي**: ظهر هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة النزعة الوطنية وحركات الاستقلال التي سادت الدول النامية في أعقاب نيلها الاستقلال، ويعني الاستثمار الثنائي مشاركة الدولة النامية للمستثمر الأجنبي في المشروعات الاقتصادية المقامة على أرضها، أي أنه خليط من رأس المال المحلي و رأس المال الأجنبي، وهذا النوع من الاستثمار يقلل الأعباء المالية التي يتحملها الاقتصاد الوطني بالقدر الذي يتحصل عليه المستثمر المحلي نتيجة مشاركته في المشروع؛
- **الاستثمار الأجنبي المباشر في صورة الشركات متعددة الجنسية**: وهي تلك المؤسسات التي تتألف من الشركة الأم وفروعها الأجنبية، فالشركة الأم هي المالكة للأصول المستخدمة في الخارج، أما الفروع الأجنبية المملوكة كليا أو جزئيا فهو مقرها الدولة المضيفة والتي تملك حق المشاركة في الإدارة (عبد المطلب ح.، 2005).

4.3. أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر: يهدف الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة الى :

- الحصول على المواد الخام (المواد الأولية) من الدولة المضيفة لأجل استخدامها في صناعات مختلفة وبأقل تكلفة؛
- إيجاد أسواق جديدة لتصريف المنتجات وبضائع الشركة الأجنبية عن طريق الدولة المضيفة؛
- الاستفادة من القوانين والتشريعات من الدول المضيفة، المتعلقة بالتشجيع والإعفاءات الضريبية التي تمنحها الدولة المضيفة؛
- سيطرة الدولة المستثمرة على اقتصاديات البلد المضيف بسهولة لقيام شركاته بمنافسة الشركات والصناعات المحلية من حيث الجودة، والأسعار المنخفضة وذلك أنها تمتلك تكنولوجيا متطورة و متقدمة؛
- تسهيل اختراق الأسواق العالمية.

5.3. مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر:

- مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر: إن الاستثمار الأجنبي المباشر العديد من المزايا لكل من الدولة المضيفة والدولة المصدرة نذكر منها (أبو قحف، نظرية التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، 2002، صفحة 366) :

أ- على مستوى الدولة المضيفة :

- زيادة حجم تدفق الأموال الأجنبية للدول النامية من خلال إقامة مشروعات إنتاجية لغرض التصدير تحل محل الواردات؛
- الرفع من الطاقات الإنتاجية والتوسع في الاستثمارات الصافية مما يمكن الدولة المضيفة من تحقيق ديناميكية جديدة وبالتالي بناء هيكل اقتصادي متكامل؛

- اكتساب مهارات التكنولوجيا الحديثة وتدرب العمالة المحلية عن طريق مهاراتهم و معرفتهم العلمية.

ب- على مستوى الدولة المصدرة:

- استثمار الأموال عند معدل عائد أعلى من الاستثمار البديل المحلي؛
- احتكار التكنولوجيا؛
- استغلال هذه الشركات لغايات سياسة كالتدخل في الشؤون الداخلية للدولة المضيفة (أبو قحف، نظرية التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، 2002، صفحة 426) .

ت- على مستوى الدولة المضيفة : نذكر منها (عرفات، 2005، صفحة 16) .

- عدم قدرة الدولة المضيفة على الاطلاع على الأسرار الصناعية و طرق التسيير الحديثة والتكنولوجيا عند السماح بقيام مشروعات أجنبية؛
- زيادة نسبة البطالة عوضا من تخفيضها، وهذا من خلال استخدام التكنولوجيا الكثيفة رأس المال وقليلة العمالة، استخدام الآلات بدلا من اليد العاملة؛
- عدم توفر الدول المضيفة على القدرات الفنية والإدارية التي تكون شرطا لقيام المشاريع.

ث- على مستوى الدولة المصدرة: نذكر منها (عرفات، 2005، صفحة 48):

- الحاجة الى موارد إدارية و رأسمالية ضخمة فضلا عن زيادة درجة المخاطر بزيادة رأسمال المتدفق؛
- احتمال وجود تعارض في المصالح حول نسبة المساهمة في رأسمال المشروع الاستثماري؛
- القيود الصارمة المحتمل فرضها من الدولة المضيفة مثلا عند تحويل الأرباح منها والى الدول الأم للاستثمار الأجنبي المباشر؛
- قد تلجأ الشركة الأجنبية في استعمال التهديد بغلق أو نقل المؤسسات أثناء المفاوضات المتعلقة بشروط العمل.

4. علاقة السياسة المالية بالاستثمار الأجنبي المباشر:

4-1. السياسة الضريبية و الاستثمار الأجنبي المباشر: يعتبر النظام الضريبي للدولة المضيفة من بين أهم العوامل التي يدرسها المستثمر الأجنبي، ولأهمية النظام الضريبي نجد علاقة قوية بين الضريبة والاستثمار حيث عبر عنها علماء الاقتصاديين عن طريق منحنى لافر، حيث اعتبر لافر أن الارتفاع السريع لمعدلات الضغط الضريبي تؤدي الى زيادة الحصيلة الضريبية، حيث تدفع قطاع العائلات و قطاع الأعمال الى الإنقاص من وقت العمل على حساب وقت مخصص للراحة، ولكن فقط الى غاية نقطة تسمى نقطة العتبة والتي بعدها تؤدي الى زيادة في الضغط الضريبي الى انخفاض في الحصيلة.

أ

شكل 1: ب الحصيلة الضريبية

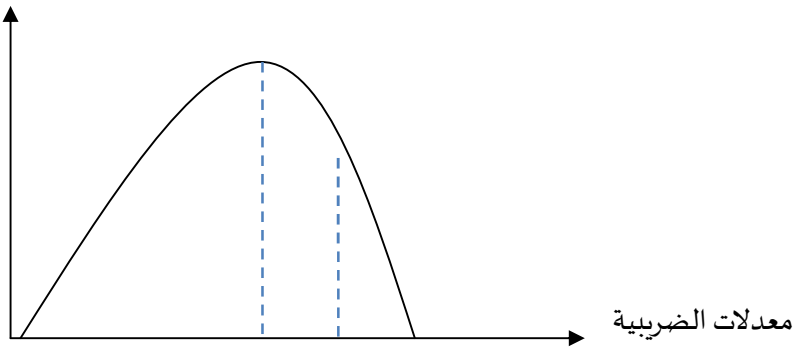

م1

نشير الى نقطتين في المنحنى:

عندما يكون معدل الضريبة في المستوى (م1) كما في الشكل (01)، فإن حصيلة الضريبة تكون عند أعلى قيمة لها (أ).

أما إذا انتقلنا من معدل (م1) الى (م2) المعدل الأكبر، فإن الحصيلة الضريبية تنخفض من (أ) الى (ب) . (حجازي، 1997، صفحة 129).

ومنه فإن الضرائب تؤثر على ميل الاستثمار من خلال تأثيرها على الربح، فالتأثير السلبي للضرائب على الأرباح بتخفيض معدلاتها يؤدي الى خفض الاستثمارات ويظهر هذا الأثر جليا بالنسبة للاستثمارات الحديثة.

ومنه جهة أخرى فإن التأثير السلبي للضرائب على الاستهلاك يؤدي الى انخفاض الطلب وذلك لارتفاع أسعار الاستهلاك مما يؤدي بدوره الى خفض الاستثمار .

وتأثير الضرائب على الإنتاج بشكل سلبي يدفع المنظمين أصحاب المشروعات الكبرى الى مضاعفة إنتاجهم تعويضا لمقتطع من الضريبة باستخدام أحسن الأساليب الفنية في الإنتاج.

أما التأثير الايجابي للضرائب بتخفيضها على معدلات الأرباح يؤدي الى زيادة الأرباح المحققة، و رفع الكفاية الحدية لرأس المال وبالتالي يؤدي الى مضاعفة الاستثمار. (غازي، 1990، صفحة 439)

4.2. سياسة الإنفاق العام و الاستثمار الأجنبي المباشر: بناءا على إحدى تقسيمات النفقات العامة، التي تقسم النفقات العامة الى نفقات وظيفية، نفقات الحقيقية، نفقات رأسمالية .

أ- **النفقات الوظيفية** وهي تشمل كل من المصارف الإدارية و المرتبات المتعلقة بالموظفين في الإدارات العامة، فضعف النظام الإداري تؤثر سلبا على الاستثمار وذلك يكون بانخفاض حجم الإنفاق العام على هذا القطاع و انعدام فعاليته، و بذلك فإن رفع من النفقات الوظيفية يمكن أن تؤثر إيجابا على الاستثمار إضافة الى ذلك رفع من المرتبات الذي يؤدي الى رفع حجم الطلب و بالتالي التوسع في حجم السوق.

ب- **النفقات الحقيقية ومناخ الاستثمار:** وتتمثل النفقات الحقيقية في تلك النفقات العامة التي تدفعها الدولة نقدا دون أن تحصل في نظيرها على أي مقال مادي من المستفيد من النفقة، وهي تشمل كل من المنح و الإعانات النقدية لأفراد المجتمع، المنح و الإعانات النقدية للشركات و منتجي القطاع الخاص، المنح و الإعانات النقدية للحكومات المحلية.

ينعكس تأثير النفقات الحقيقية الموجهة الى المجتمع على كمية المعروضة من ساعات العمل، الشيء الذي يسهل على المستثمرين و المنتجين الحصول على ما يحتاجون إليه من عنصر العمل دون ارتفاع ملحوظ في الأجور يمكن أيضا لهذه النفقة أن ترفع من حجم استهلاك الأفراد و بالتالي زيادة الطلب الفعال على السلع الاستهلاكية ومن تم الطلب على السلع الإنتاجية.

أما بالنسبة للنفقة الموجهة الى منتجي القطاع الخاص فتأثيرها واضح على مناخ الاستثمار، فهي تمنح تشجيع المنتج المحلي في تخفيض بيع السلعة للمستهلك، أو لتغطية بعض الخسائر الطارئة الناتجة عن ظروف غير عادية .

ت- **النفقات الرأسمالية و مناخ الاستثمار:** تؤثر النفقات الرأسمالية للدولة على الاستثمار الخاص، من خلال دعمها وتشجيعها له ، خاصة إذا شمل الإنفاق مشاريع البنية التحتية وكل ما له علاقة بالاستثمار والتي توجه لخدمة المرفق العام أكثر من أن تستهدف تحقيق الربح وتشمل مشاريع البنية التحتية كل من قطاع النقل (طرقات، الموانئ، المطارات،...) قطاع الاتصالات (السلكية، الانترنت،....) ، قطاع التعليم (المدارس و الجامعات ...) قطاع الطاقة والموارد المائية ، وذلك أن القطاع الخاص لا يستطيع الاستثمار في مثل هذه المشاريع بسبب ارتفاع تكاليفها أو انخفاض العائد في بعضها.

5. السياسة المالية في الجزائر ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

1.5. واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

من أجل من اجل تشجيع الاستثمار المحلي و جذب رأس المال الأجنبي قامت الجزائر بتطبيق عدة إجراءات وتعديلات من أجل إعادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية، بالإضافة الى تقديم المزيد من الضمانات لفائدة المستثمرين (الوطنيين و الأجانب) مع تسهيل و تبسيط الإجراءات، و من أهم هذه الإجراءات إصدار المرسوم التشريعي 93-05 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993، الخاص بإنشاء وكالة ترقية الاستثمارات و متابعتها لدى وكالة "APSSI " حيث يجب أن تكون هذه الاستثمارات قبل إنجازها مشروع تصريح لدى وكالة الترقية و تدعيم الاستثمارات "APSSI " التي تم تأسيسها يوم 1993/10/17 في اطار المرسوم التشريعي المتعلق بترقية الاستثمار 93-12 حسب المادة 08 الفقرة 02 في شكل شباك وحيد يضم كل من (الجمارك، بنك الجزائر، السجل التجاري، الأملاك الوطنية، الضرائب، التهيئة العمرانية، البيئة، التشغيل)، وهي هيئة عمومية ذات طابع إداري تهدف الى :

- تدعيم ومساعدة المستثمرين في إطار المشاريع الاستثمارية ومنح مزايا خاصة بالاستثمار؛
- تقديم معلومات للمستثمر المتعلقة بالطابع الاقتصادي، التقني، التشريعي، والتنظيمي؛
- تقوم بتقييم مشاريع الاستثمار وإحصائه؛
- تنسيق بين الوكالات في المناطق الحرة؛
- العمل على تجسيد سياسة الدولة في مجال الاستثمارات .

إن قانون الاستثمار الجديد الذي صدر من خلال أمر رقم 01-03 في أوت 2001 المعدل لقانون الاستثمار والمتضمن تطوير الاستثمار، مناخه و آلية عمله، والجديد في هذا الأمر مايلي:

- المساواة بين المستثمرين المحليين و الأجانب؛
- إلغاء التمييز بين الاستثمار العام والخاص؛
- إنشاء شباك موحد لا مركزي على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمارات ANDI من أجل تنظيم مسائل الاستثمار.

2.5. أهم الدول المستثمرة في الجزائر: تستقطب الجزائر جنسيات متعددة من الاستثمار الأجنبي المباشر، و تعد دول الاتحاد الأوروبي و أسيا و الدول العربية من أهم الدول المستثمرة في الجزائر.و سوف نوضح ذلك من خلال الجدول الموالي:

جدول 1 : أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2002-2017

الدول	عدد المشاريع	القيمة مليون دج	مناصب الشغل
أوروبا	472	1 148 208	78 415
فيما بها الاتحاد الأوروبي	332	666 499	44 646
أسيا	114	169 732	11 761
أمريكا	18	68 813	3737
الدول العربية	262	1 057 257	34 462
إفريقيا	6	39 686	609
استراليا	1	2 974	264
متعدد الجنسيات	28	33 160	4335
مجموع	**901**	**2 519 831**	**133 583**

SOURCE : www.andi.dz consultée le 24/10/2019

أما عن القطاعات المستثمر فيها من قبل هذه الدول الأجنبية في الجزائر فهي تتوزع على مجمل القطاعات الاقتصادية وهذا حسب ما تعلنه الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI من خلال الجدول التالي:

جدول 2: أهم القطاعات المستثمر فيها من قبل المستثمرين الأجانب خلال الفترة 2002-2017

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	مناصب شغل	%
الزراعة	13	1,44	641	0,48
البناء	142	15,76	23 928	17,91
الصناعة	558	61,93	81 413	60,95
الصحة	6	0,67	2 196	1,64
النقل	26	2,89	2 407	1,80
السياحة	19	2,11	7 656	5,73
الخدمات	136	15,09	13 842	10,36
الاتصالات	1	0,11	1500	1,12
المجموع	**901**	**100**	**133 583**	**100**

SOURCE : www.andi.dz consultée le 24/10/2019

جدول 3: المشاريع الاستثمارية في الجزائر خلال الفترة 2002-2017

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	62 334	98,58	1 098 011	89,15
الاستثمار الأجنبي	901	1,42	133 583	10,85
المجموع	**63 235**	**100**	**1 231 594**	**100**

SOURCE : www.andi.dz consultée le 24/10/2019

3.5. السياسة الضريبية المتبعة لجذب المستثمر الأجنبي الى الجزائر: إن الإصلاحات الضريبية التي قامت بها الجزائر لسنة 1992 مع الانفتاح الاقتصادي، كان من ضمنها تعديل قوانين الاستثمار وقدمت امتيازات سواء للمستثمر المحلي أو الأجنبي، كما قامت الجزائر بإبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية لتجنب الازدواج الضريبي، ومن بين أهم الحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية المقدمة للمستثمرين نجد :

- تطبيق نسبة منخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة؛
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة TVA فيما يخص السلع والخدمات؛
- الإعفاء من رسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في اطار الاستثمار المعني.

مزايا بعد معاينة انطلاق الاستغلال أهما:

- الإعفاء لمدة عشر سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) ومن الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) على الأرباح الموزعة ومن الدفع الجزافي (VF)، ومن الرسم على النشاط المهني (TAP) ؛
- الإعفاء لمدة عشر إبتداءا من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكية العقارية التي تدخل في اطار الاستثمار ؛
- منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن أو تسهل الاستثمار مثل تأجيل العجز و أجال الإهتلاك.

ويمكن الإشارة الى أن قانون المالية لسنة 1996، لاسيما المواد 138، 309 من قانون الضرائب المباشرة تضمنت عدة مزايا للمستثمرين المنتجين و الذين يصدرون سلعا وخدمات الى الأسواق الخارجية، نذكر منها:

- إعفاء الشركات القائمة بعمليات بيع السلع والخدمات للتصدير من الدفع الضريبية المفروضة على أرباحها المحققة بصورة مؤقتة لمدة خمسة سنوات؛

- إعفاء الشركات من أداء الدفع الجزافي (VF) لمدة خمسة سنوات؛
- إمكانية استفادة المصدر من تخفيضات بنسبة تقدر بـ50% تمنحها الشركات الوطنية للملاحة البحرية والجوية، وتلك التي تمنحها الموانئ في مجال نقل البضائع.

4.5. السياسة الإنفاقية في الجزائر ودورها في جذب المستثمر الأجنبي:

الشكل 2 : تطور نفقات التسيير و نفقات التجهيز للجزائر (بآلاف دج)

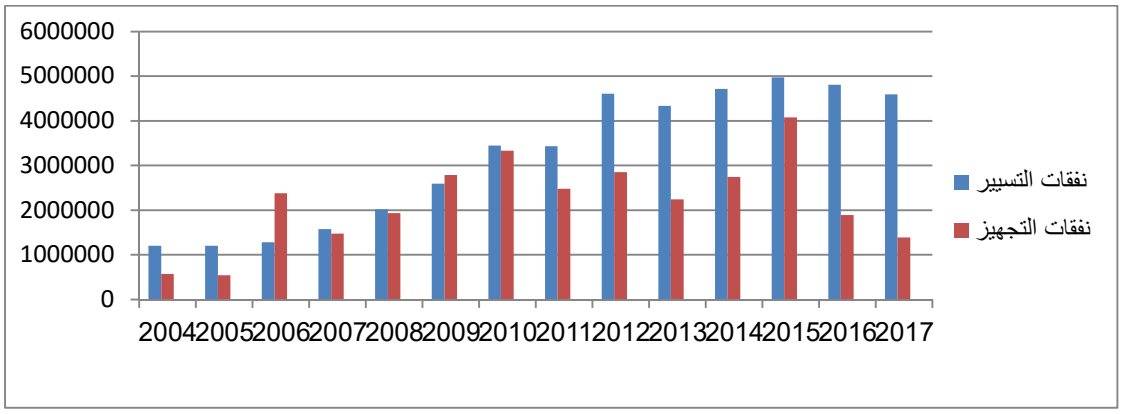

المصدر: قانون رقم 13. 08 المؤرخ في 2013/12/30 المتضمن قانون المالية لسنة 2014 و قوانين المالية لسنوات 2004 الى غاية 2018 .

من خلال الشكل أعلاه الذي يبن تطور حجم كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز في الجزائر، يلاحظ أن كلا النوعين من النفقات شهد ارتفاعا محسوسا خلال الفترة (2004-2017)، كما سجلت نفقات التسيير معدل نمو أسرع بالمقارنة مع نفقات التجهيز طبقا لمشاريع المنشآت القاعدية والمشاريع الأخرى التي تمت مباشرها في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تبنته الحكومة ابتداء من سنة 2001 ضمن أفق حماية المكتسبات المحققة في مجال التوازنات الاقتصادية المالية الكلية، حيث خصصت الموارد لا بقاء الأولوية القطاعية التي حددتها الحكومة كقطاع الفلاحة والري والسكن والتعليم والكهرباء الريفية والغاز ...الخ وذلك لاستجابة أكثر الى متطلبات الشعب المتعددة وخاصة الشغل والسكن مع إنهاء البرامج الجارية. كما عرفت نفقات التجهيز تذبذبا خلال هذه الفترة، وذلك نتيجة التدابير السياسة التي اتخذت لخفض الإنفاق وترشيده، حيث سجلت نفقات التجهيز أكبر قيم خلال الفترة (2006-2010) وهذا ما يفسر باهتمام الجزائر بالاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي بصفة خاصة، حيث رصدت الجزائر مبالغ ضخمة للتجهيز وتطوير البنية التحتية للمساهمة في جذب الاستثمار من خلال تهيئة المناخ المناسب له.

الشكل 3 : نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي.

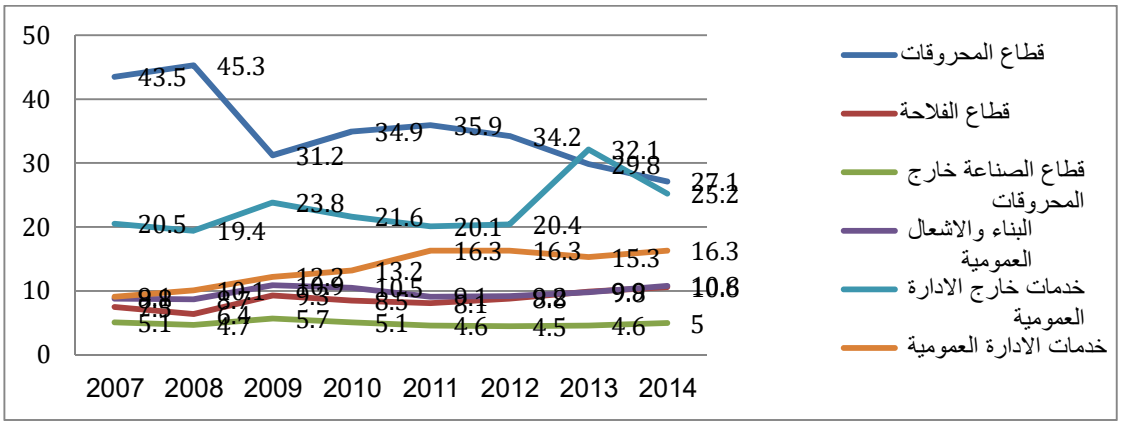

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على إحصائيات بنك الجزائر 2018.

نلاحظ من خلال الشكل الموضح أعلاه أن الناتج الداخلي الخام يتشكل من عدة قطاعات وقد انتقل من حوالي 11991.6 مليار دينار جزائري في سنة 2010 الى حوالي 17205.1 مليار دج في سنة 2011 وهذا راجع الى السياسة التنموية المنتهجة في الجزائر وهذا بالعمل خارج المحروقات. لكن يلاحظ أن نسبة مساهمة قطاع المحروقات هي الأكبر والتي تتراوح ما بين 35.9% الى 43.5% خلال الفترة الممتدة ما بين 2007 الى غاية 2011 بينما تراجع في السنوات الأخيرة ليصل الى حوالي 27% في سنة 2014 وبالمقارنة مع القطاعات الأخرى فيلاحظ أن مساهمتها في تشكيل الناتج الداخلي الخام ضئيلة حيث تساهم هذه القطاعات مجتمعة بنسبة تتراوح ما بين 56% و 65%، ويبقى قطاع الخدمات غير إدارية (النقل، التجارة، المطاعم ..) يمثل ثاني اكبر نسبة بعد قطاع المحروقات بينما تبقى مساهمة القطاعات الفلاحة والصناعة والبناء والأشغال العمومية ضئيلة رغم ملاحظة ارتفاع ناتج قطاع البناء والأشغال العمومية أما بالنسبة للقطاع الفلاحي فهو يشهد تحسن ملحوظ حيث وصل الى 10.5% في سنة 2014 مقارنة بسنة 2010 والذي وصل الى7 % في حين يبقى قطاع الصناعة هو الأضعف في كل القطاعات. ويتجلى ذلك في طغيان النفط على هيكل الصادرات (**97** بالمائة)، والشكل التالي يوضح ذلك :

الشكل 4 : تطور الصادرات الجزائرية من المحروقات مقارنة مع الصادرات خارج المحروقات من 2000 -2014 (مليار دولار).

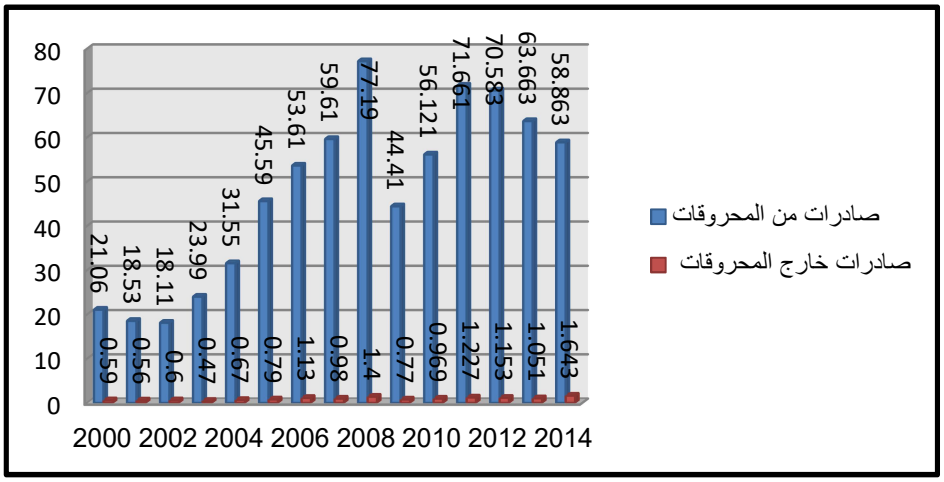

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على إحصائيات بنك الجزائر،2018.

على الرغم من المجهودات التي تبذلها الحكومة الجزائرية في تقليص التبعية لقطاع المحروقات، إلاّ أنها باءت بالفشل ولم تكلل بالنجاح المنشود ولم تحقق النتائج المرجوة، وعلى الرغم كذلك من رغبة الحكومات المتعاقبة منذ عقدين في تحقيق عائدات خارج المحروقات بـ 1.5 مليار دولار إلاّ أن هذه القيمة بقيت بعيدة المنال بلغة الأرقام، حيث يبقى البترول والغاز الطبيعي يتصدران أهم مبيعات الجزائر نحو العالم الخارجي، وتبقى الصادرات خارج المحروقات مهمشة في حجم ضئيل.

نلاحظ من خلال الشكل الموضح أعلاه أن إجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2014 قد تراجعت، حيث أنتقل من 77.19مليون دولار عام 2008 إلى 55.86 مليون دولار عام 2014 . إذ لا يزال قطاع المحروقات يستحوذ ويسيطر على أكثر من 97% من إجمالي الصادرات وهو ما يعني أنه المساهم الرئيسي في النمو الذي عرفته الصادرات بـ 37%، ويعكس بالمقابل الضعف الهيكلي والقصور البنيوي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات. وكما يلاحظ فإن قيمة الصادرات خارج المحروقات شهدت تطورا محسوسا منذ سنة 2000 إلى غاية 2014، وهذا راجع الى السياسة التنموية لتنويع الاقتصاد الجزائري.

وتعود سيطرة قطاع المحرقات إلى الدور الكبير الذي تلعبه الصناعات الاستخراجية النفطية الاقتصاد الوطني و الاهتمام الكبير للسلطات العمومية منذ الاستقلال أما ضآلة مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى فتعود أساسا إلى ضعف المؤسسات الوطنية وعدم قدرتها على تقديم منتجات تنافسية كما يعود الى ضعف القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية في هذه القطاعات أما بسبب العراقيل البيروقراطية وضعف التحفيزات أو بسبب الرغبة في الاستثمار في قطاعات أكثر وأسرع

ربحية واقل مخاطر كالتجارة أم بالنسبة للارتفاع المتواصل والملحوظ في قيم مساهمة قطاع الفلاحة والبناء والأشغال العمومية فيرجع بالأساس الى إستراتيجية التجديد الفلاحي التي شرعت فيها السلطات العمومية خلال السنوات الأخيرة والى البرامج السكنية الكبيرة ومشاريع البنية التحتية.

6. الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة يتضح لنا أن هناك علاقة قوية بين متغيرات السياسة المالية والمناخ الاستثماري، وذلك من خلال السياسة الضريبية حيث تلعب الإعفاءات والامتيازات الضريبية دورا هاما في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذا النفقات العامة فهي الأخرى تعمل على تهيئة المناخ المناسب للاستثمار وذلك من خلال جميع أقسام النفقات العامة التي لها تأثير مباشر على الاستثمار، وذلك من خلال الإنفاق على البنية التحتية وتنفيذ المشاريع التي من شأنها أن تسهل على المستثمر الأجنبي القيام باستثماره.

كما عملت الجزائر من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى توفير مناخ ملائم من خلال تهيئة الإطار القانوني والمؤسساتي، وتقديم مجموعة من الحوافز و الإعفاءات الضريبية وإزالة جميع القيود والعراقيل التي من شأنها أن تقف أمام الاستثمار الأجنبي المباشر .

ومن بين أهم النتائج التي توصلنا إليها خلال هذه الدراسة:

- أن للاستثمار الأجنبي المباشر الفضل الكبير في تحقيق التطور في بعض البلدان من خلال أثاره الايجابية كتجربة الماليزية.
- إن العلاقة بين السياسة المالية ومناخ الاستثمار علاقة مهمة لابد من التوصل الى نسجها فمن خلال ترشيد الإنفاق العام يمكن تهيئة البنية التحتية لاستقبال المستثمرين، ومن خلال الضرائب يمكن إغراء المستثمر الأجنبي بما يجعله ينجذب نحو الاستثمار فيها؛
- إن السياسة المالية في الجزائر طيلة فترة الدراسة لم تكن رشيدة بالقدر الكافي الذي يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث لم تجدي نفعا حجم الحوافز الضريبية التي منحتها الجزائر للمستثمر الأجنبي؛
- لا يمكن رد ضعف تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لأي قطر فقط الى ضعف السياسة المالية وحدها، وإنما هناك عوامل أخرى مثل عدم استقرار الوضع السياسي للبلد، عدم توفير الأمن داخل البلد، التدهور الاجتماعي ....الخ.

7. قائمة المراجع:

1. **UNCTED, W. (2000). VESTMENT REPOE. NEW YOURK.**
2. أبو قحف, ع. ا. (2002). أدارة الأعمال الدولية. مصر: دار الجامعة الجديدة الاسكندرية.
3. أبو قحف, ع. ا. (2002). نظرية التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية. مصر: الاسكندرية.
4. بن رجم, م. خ. الاستثمار وعلاقته بالتنمية الاقتصادية. قانون الاستثمار و التنمية المستدامة. جامعة سوق أهراس, الجزائر.
5. حاتم, ع. ا. (2006). الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي، عوامل جذب و المعوقات. القاهرة.
6. حامد, ع. ا. (2002). السياسات المالية. بيروت: دار الجامعية.
7. حجازي, ا. س. (1997). النظم الضريبية. مصر: دار الجامعية الاسكندرية.
8. سلام, ع. ا. (2011). التوازن الاقتصادي العام. الأردن: دار مجدلاوي للنشر و التوزيع.
9. سوزي, ع. ن. (2003). المالية العامة، النفقات العامة، الايرادات العامة، الميزانية العامة. سورية: منشورات حلبي الحقوقية.
10. عبد المطلب, ح. ا. (ديسمبر 2005). سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول العربية. رسائل بنك الكويت الصناعي, p. 78.
11. عبد المطلب, ع. ا. (2003). السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي)تحليل كلي(. القاهرة: مجموعة النيل العربية.
12. عرفات, ز. م. (2005). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي. الأردن: جامعة اليرموك.
13. غازي, ع. (1990). المالية العامة و النظام المالي الاسلامي. مصر: دار الجيل الاسكندرية.
14. قدي, ع. ا. (2005). المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية بن عكنون.